



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الستون

الملحق رقم ٣٥ (A/60/35)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الستون
الملحق رقم ٣٥ (A/60/35)

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
	كتاب الإحالة	v
الأول - مقدمة	٩-١	١
الثاني - ولاية اللجنة	١٠	٤
الثالث - تنظيم الأعمال	١٦-١١	٥
ألف - العضوية وأعضاء المكتب	١٤-١١	٥
باء - المشاركة في أعمال اللجنة	١٦-١٥	٥
الرابع - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	٣٢-١٧	٦
الخامس - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	٥٦-٣٣	١٦
ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨/٥٩	٣٣	١٦
١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن	٣٧-٣٤	١٦
٢ - الرسائل الموجهة إلى الأمين العام	٣٨	١٧
٣ - بيانات صادرة عن اللجنة	٤٠-٣٩	١٧
٤ - مشاركة رئيس اللجنة في مؤتمرات واجتماعات دولية	٤٢-٤١	١٧
باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٨/٥٩ و ٢٩/٥٩	٥٦-٤٣	١٧
١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية	٤٥-٤٣	١٧
٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية	٤٧-٤٦	١٨
٣ - التعاون مع المجتمع المدني	٥١-٤٨	١٨
٤ - البحوث والرصد والمنشورات	٥٢	٢٠
٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين	٥٣	٢١

٢١	٥٤	٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية
٢١	٥٦-٥٥	٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
٢٢	٧٠-٥٧	السادس - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠/٥٩ ...
٢٥	٧٧-٧١	السابع - استنتاجات اللجنة وتوصياتها

كتاب الإحالة

٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

السيد الأمين العام،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٧ من قرارها ٢٨/٥٩ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ويغطي التقرير الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وتفضلوا سيدي بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) بول بادجي

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول

مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ - وأيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول^(١)، كأساس لحل قضية فلسطين. وواصلت اللجنة، في تقاريرها اللاحقة^(٢)، التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي تمثل لب الصراع العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير. وقد تعذر تنفيذ توصيات اللجنة الواردة في تقريرها الأول، وقامت الجمعية العامة بتحديد ولاية اللجنة سنوياً وطلبت إليها تكثيف جهودها من أجل تحقيق أهدافها.

٣ - وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي لرؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومُعترف بها على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ورحبت اللجنة بخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأعربت عن تأييدها لها وطالبت الأطراف بتنفيذها. وفي الوقت ذاته، واصلت اللجنة عملها لكفالة الأعمال الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. كما واصلت اللجنة حشد ما يلزم من مساعدة دولية للشعب الفلسطيني في إطار التضامن معه.

٤ - وقد شكلت وفاة ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تحدياً حقيقياً للشعب الفلسطيني

والمؤسسات الفلسطينية. لكن هذا الشعب قد نجح هو ومؤسساته في اجتياز المرحلة الانتقالية ضمن أجواء يسودها السلام والديمقراطية وروح المسؤولية. وانتخب الرئيس محمود عباس رئيسا جديدا للسلطة الفلسطينية في إطار انتخابات نزيهة وحرّة خضعت للمراقبة الدولية.

٥ - وبفضل مساعدة المجتمع الدولي، لا سيما مصر، نظم في شرم الشيخ أول اجتماع للقمة يُعقد منذ سنوات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون ورئيس السلطة الفلسطينية عباس. وساهمت التعهدات التي أعلن عنها الطرفان، لا سيما فيما يتعلق بوقف جميع أعمال العنف، وإعادة السيطرة على خمس مدن فلسطينية في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية والإفراج عن عدد من السجناء الفلسطينيين، في إيجاد زخم جديد نحو استئناف عملية السلام. غير أن استمرار الغارات الإسرائيلية على المراكز السكانية الفلسطينية وما رافقها من ممارسات القتل خارج إطار القانون وتدمير المنازل وعمليات الاعتقال، وكذا أعمال العنف والعنف المضاد، بما في ذلك ثلاثة تفجيرات انتحارية، قد أضعفت بشدة الأمل في إحراز تقدم نحو تنفيذ تفاهات شرم الشيخ وخريطة الطريق.

٦ - وشكلت إزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة ومناطق من الجزء الشمالي من الضفة الغربية وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة أهم التطورات السياسية التي شهدتها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة. وقد أتمت الحكومة الإسرائيلية عملية الانسحاب، التي توخّت فيها السرعة والحزم، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. واعترفت اللجنة بالجهود الحثيثة التي بذلتها السلطة الفلسطينية من أجل تنسيق عملية الانسحاب مع الجانب الإسرائيلي بغرض إجرائها في أجواء هادئة وسلمية. وقد ساهم ذلك في استئناف التنسيق الأمني بين الطرفين، وهي تجربة ينبغي البناء عليها وتوسيعها. واعتبر المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، أن تفكيك المستوطنات وعملية الانسحاب تشكّلان خطوة هامة نحو تحقيق رؤية دولتين ديمقратيتين، لإسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وأعلنت المجموعة الرباعية عن استعدادها دعم جهود السلطة الفلسطينية في إصلاح اقتصاد غزة وبث الثقة في صفوف الشعب الفلسطيني.

٧ - وخلال هذا العام، ظل القلق البالغ يساور اللجنة بشأن التوسيع المكثف للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والتعجيل باستكمال بناء الجدار غير القانوني المشيد على الأرض الفلسطينية المحتلة. واقرن ظهور حقائق جديدة على الأرض بورود تقارير تدق ناقوس الخطر عن خطط لتكثيف أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وفيما حولها، مما يشكل خرقا للالتزامات

الإسرائيلية المنصوص عليها في خريطة الطريق وانتهاكا للقانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية، ويهدد بإفساد الزخم الإيجابي الذي نتج عن الانسحاب من غزة والتفاهات التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ. وذكرت اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن نشاطها الاستيطاني وضم القدس الشرقية، وأي إجراءات تقوم بها من أجل إحكام سيطرتها على المدينة، وتشديد الجدار على أرض محتلة، هي أعمال مخالفة للقانون الدولي. وأهابت بجميع الحكومات أن تنفذ التزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل كفالة امتثال إسرائيل لالتزاماتها الدولية. وقد هال اللجنة أن تسمع بالتصريحات العامة التي أدلى بها موظفون إسرائيليون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن مستقبل القدس والحدود، وهما مسألتان تقرر حلها في سياق مفاوضات الوضع الدائم بين الطرفين. وارتأت أن مثل تلك التصريحات تأتي بنتائج سلبية ولا تخدم الأهداف المتوخاة ومن شأنها أن تحدد مسبقا نتائج محادثات الوضع الدائم.

٨ - وكانت الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية بهدف مساعدة الطرفين على إحراز تقدم نحو تنفيذ خريطة الطريق من الأمور المشجعة للجنة. إذ كانت المجموعة تعقد اجتماعات منتظمة من أجل مساعدة الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على اتخاذ خطوات محددة بموجب خريطة الطريق التي تنص على الطريقة الكفيلة بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الحل الدائم للصراع على أساس وجود دولتين، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحق جميع الدول في العيش في سلام وأمن.

٩ - ونوهت اللجنة بالمساعي الجادة التي تبذلها السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية من أجل وضع حد للعنف وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وإيجاد حل لقضية فلسطين من خلال الوسائل السلمية وحدها. ودعت اللجنة المجتمع الدولي إلى تقديم كل أشكال التعاون الممكنة إلى القيادة الفلسطينية في سعيها لإعمال حقوق شعبها غير القابلة للتصرف.

الفصل الثاني

ولاية اللجنة

١٠ - في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، حددت الجمعية العامة ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (القرار ٢٨/٥٩)؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بالموارد التي تلزمها للاضطلاع ببرنامج عملها (القرار ٢٩/٥٩)؛ وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بشأن قضية فلسطين (القرار ٣٠/٥٩). وفي نفس التاريخ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣١/٥٩ المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف - العضوية وأعضاء المكتب

١١ - تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: أفغانستان، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، بيلاروس، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، غيانا، غينيا، قبرص، كوبا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا والهند.

١٢ - وفي رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، أبلغ الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة رئيس اللجنة بقرار حكومته إنهاء عضويتها في اللجنة. وأحاطت اللجنة علما بالقرار، في جلستها ٢٨٦ المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأبلغ رئيس اللجنة رئيس الجمعية العامة بقرار حكومة رومانيا، في رسالة وجهها إليه، وعُمت في الوثيقة A/59/891 من وثائق الجمعية العامة.

١٣ - وفي جلستها ٢٨٤، المعقودة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعادت اللجنة انتخاب بول بادجي (السنغال) رئيساً؛ وأورلاندو ريكيخو غوال (كوبا) نائباً للرئيس؛ وروان عبد الغفور فراهادي (أفغانستان) نائباً للرئيس، وفكتور كاميليري (مالطة) مقرراً.

١٤ - وفي الجلسة ٢٨٤، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ٢٠٠٥^(٣).

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٥ - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجدداً ترحيبها بجميع مَنْ يرغب في المشاركة في أعمالها من الدول الأعضاء والمراقبين لدى الأمم المتحدة. ووفقاً للممارسة المرعية، شاركت فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضرت جميع الجلسات، وأبدت ملاحظات وقدمت مقترحات كي تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

١٦ - وفي عام ٢٠٠٥، رحبت اللجنة مرة أخرى بجميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة بصفة مراقب^(٤).

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

١٧ - عملاً بولايتها، واصلت اللجنة رصد الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن التطورات السياسية ذات الصلة. وكان رحيل الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إيذاناً بانتهاء فترة رئاسة تاريخية ومشهودة للشعب الفلسطيني، الذي قام، بعد فترة حداد، بتنظيم انتخابات رئاسية تولى بموجبها السيد محمود عباس منصب الرئيس، في عملية تصويت ذكر أنها أُديرت بطريقة عادلة وحرّة، وفي جو سلمي. وأدلى ما مجموعه ١٤٦ ٧٧٥ فرداً من الفلسطينيين بأصواتهم في الاقتراع الذي جرى في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وتولى مراقبة عملية الانتخاب زهاء ٨٠٠ مراقب دولي و ٧ ٠٠٠ مراقب وطني، وأعلنوا أنها كانت حرة وعادلة. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أدى السيد عباس القَسَمَ باعتباره الرئيس الجديد للسلطة الفلسطينية. وشارك المقترعون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في أول انتخابات للبلديات على الإطلاق، وهي الانتخابات التي عُقدت أولى جولاتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، أصدر الرئيس عباس مرسوماً يقضي بعقد الانتخابات التشريعية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

١٨ - وقامت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بعملية رصد دقيق للحالة في الميدان، وأثار قلقها استمرار العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. إذ تواصل ارتفاع عدد الإصابات، وسط الفلسطينيين في الغالب الأعم، نتيجة إفراط السلطة القائمة بالاحتلال في استخدام القوة، وإن كان عدد الإصابات قد ارتفع أيضاً وسط المدنيين الإسرائيليين في إسرائيل، بسبب الأعمال التي ينفذها المقاتلون الفلسطينيون، بمن فيهم المفجرون الانتحاريون. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تسببت عملية عسكرية إسرائيلية رئيسية في قطاع غزة، في وفاة أعداد كبيرة من الفلسطينيين. وكان الكثير من الضحايا من المدنيين، ومن بينهم عدد من الأطفال. وبحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كان ١٣٥ فلسطينياً قد قُتلوا في قطاع غزة، من بينهم ٣٤ طفلاً على الأقل. وقُتل أربعة أطفال فلسطينيين نتيجة إطلاق القوات العسكرية الإسرائيلية النار على المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي نهاية عام ٢٠٠٤ وبداية عام ٢٠٠٥، رفعت الغارات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة عدد الوفيات وسط الفلسطينيين. وفي شباط/فبراير تراجع عدد أعمال العنف نتيجة لوقف غير رسمي لإطلاق النار، اتفقت عليه والتزمت به المنظمات الفلسطينية المختلفة. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٥،

كان الالتزام بوقف إطلاق النار المذكور قد تراجع، نتيجة للغارات الإسرائيلية المستمرة على المدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، التي تسببت في مقتل واعتقال أعداد من المقاتلين الفلسطينيين. وتكثفت هجمات الصواريخ والمهاونات التي ينفذها المقاتلون الفلسطينيون. وتسببت التفجيرات الانتحارية التي وقعت في تل أبيب، في ٢٥ شباط/فبراير، وبتانيا، في ١٢ تموز/يوليه، وبئر شبعاء، في ٢٨ آب/أغسطس، في مقتل ١٠ مدنيين إسرائيليين على الأقل. واستأنفت إسرائيل ممارستها لعمليات الإعدام بدون محاكمة، حيث قتلت سبعة من مقاتلي حماس في ١٥ تموز/يوليه. وبعد وقت قصير من الانسحاب الإسرائيلي، في أيلول/سبتمبر، تفاقم أحداث العنف بشكل مثير للقلق في قطاع غزة. ونفذ الجيش الإسرائيلي أيضا عمليات تفتيش واعتقالات واسعة النطاق في الضفة الغربية. وقد أدانت اللجنة تكرارا سياسة وممارسات الإعدام بدون محاكمة، نظرا إلى أنها أمر غير مسموح به بموجب القانون الإنساني الدولي. وأدانت بقوة، في الوقت نفسه، جميع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين داخل إسرائيل، فهي هجمات لا يمكن تبريرها، أضعفت من إمكانية حدوث مصالحة بين الطرفين. وقد قُتل ما يقارب ٤٠٠٠ فلسطيني، بينما أصيب زهاء ٤٠٠٠٠ غيرهم منذ بدء الانتفاضة. وكان ارتفاع عدد الأطفال المتضررين بشكل مباشر من أحداث العنف مثيرا للقلق بوجه خاص. وتجاوز عدد الوفيات وسط الأطفال، دون سن ١٨ عاماً، ٧٢٠ حالة.

١٩ - وانتاب اللجنة قلق عميق بسبب استمرار هدم المنازل خلال العام، لا سيما في القدس الشرقية. وبنهاية عام ٢٠٠٤، كان قد تعرض للهدم ١٥٢ مبنى في القدس الشرقية، و ٣٩ منزلا في خان يونس. وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٥، كانت ١٠ مباني إضافية قد هدمت في القدس الشرقية، بما في ذلك مبنى من ٧ طوابق، ويوجد زهاء ٢٠٠٠ أمر هدم بانتظار التنفيذ. وأفادت الأونروا بأن الجيش الإسرائيلي قام على مدى الأربع سنوات الماضية بهدم حوالي ٢٩٩٠ منزلا أو إلحاق أضرار غير قابلة للإصلاح بها، في قطاع غزة وحده، مما ترك زهاء ٤٨٣ ٢٨ فردا بدون مأوى. وقد جرى هدم ما يزيد على ٤٠٠٠ منزل فلسطيني منذ بدء الانتفاضة الحالية.

٢٠ - وفي أثناء عام ٢٠٠٥، واصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى إعادة تنشيط العملية السلمية، حيث انعقد اجتماع قمة شرم الشيخ، بين رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس برعاية مصر، في ٨ شباط/فبراير. وتمثلت النتيجة الرئيسية لاجتماع القمة في التزام الطرفين بوقف جميع أعمال العنف. وناقش السيدان عباس وشارون عددا من المسائل الهامة الأخرى ذات الصلة بطي صفحة المواجهة، واستئناف الحوار، على أساس وفاء الطرفين بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق. وجرى الاتفاق على أن تستمر الاتصالات التفاوضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. واتفق الطرفان أيضا على مواصلة تدابير بناء الثقة. وأعلنت

إسرائيل أنها ستطلق سراح ٩٠٠ سجين (انظر الفقرة ٢٧)، وستسحب قواتها من خمس مدن في الضفة الغربية، خلال ثلاثة أسابيع، وأنها ستوقف عمليات اعتقال واغتيال المقاتلين الفلسطينيين إذا وافقوا على إلقاء أسلحتهم. وفي ١٢ شباط/فبراير، التقى الرئيس عباس، في القاهرة، بقيادة مختلف المنظمات الفلسطينية، بـغية كفالة الاتفاق بشكل غير رسمي على وقف مؤقت لإطلاق النار. واتفقت الفصائل على الالتزام بفترة هدوء، شريطة تنفيذ إسرائيل للالتزامات الخاصة بها. وجاء تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ بطيئا وغير كامل. إذ أحلى سبيل خمسمائة سجين فلسطيني، في ٢١ شباط/فبراير، و ٣٩٨ آخرين، في ٢ حزيران/يونيه. وفي آذار/مارس، سلمت إسرائيل مقاليد الأمن في مدينتي أريحا وطولكرم إلى السلطة الفلسطينية، بينما لم يتم بعد الانسحاب من المدن الثلاث الأخرى، التي جرى الاتفاق على إعادتها إلى سيطرة السلطة الفلسطينية (قلقيلية وبيت لحم ورام الله). وبحلول مطلع أيار/مايو، كانت السلطة الفلسطينية قد أبلغت عن وقوع ٢٠٠ ٤ انتهاك إسرائيلي لتفاهمات شرم الشيخ، بما في ذلك ٢٣٠ ١ غارة على مدن وقرى فلسطينية، أدت إلى مقتل ٢٠ فلسطينيا، وجرح ٢٩٠ غيرهم، واعتقل أكثر من ٦٠٠ شخص. وتواصل، في الوقت نفسه، قصف المقاتلين الفلسطينيين لأهداف إسرائيلية بصواريخ القسام والهاونات.

٢١ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على إخلاء المستوطنات في إطار مبادرة فك الارتباط من طرف واحد، التي أعلن عنها قبل عام من ذلك. وفي آب/أغسطس، نُفذ إخلاء وتفكيك جميع المستوطنات البالغ عددها ٢١ مستوطنة في قطاع غزة، وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن العملية التي أدارها الجيش الإسرائيلي، بتنسيق محدود مع السلطة الفلسطينية، جرت بصورة سلسلة واكتملت قبل الموعد المقرر لها. إذ اكتمل إجلاء زهاء ٨ ٥٠٠ شخص من مستوطني قطاع غزة والضفة الغربية بحلول ٢٣ آب/أغسطس، وانسحبت القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة، في ١٢ أيلول/سبتمبر، ومن المستوطنات الأربع في الضفة الغربية، في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ورأت اللجنة في الانسحاب خطوة مبشرة، حرية بإعادة تنشيط المفاوضات في إطار خريطة الطريق الرامية إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وموحدة ومتلاصقة الأراضي، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. وأكدت اللجنة على وجوب أن يكون الانسحاب كاملا ولا يمكن الرجوع عنه، وأن تعقبه إجراءات حازمة لإكمال تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ، بما في ذلك الانسحاب من مدن في الضفة الغربية، وإطلاق سراح المزيد من السجناء، ووقف جميع أعمال العنف. ورأت اللجنة أيضا أن هناك ضرورة للاتفاق في وقت مبكر على عدد من الإجراءات العاجلة (من بينها إزالة الكميات الضخمة من الحطام التي تخلفت عن الانسحاب)، التي من شأنها أن تمكن السلطة

الفلسطينية من ممارسة السيطرة على حدودها، وعلى نقاط العبور، وعلى مجالها البحري والجوي الإقليميين، وإقامة اتصال دائم ومباشر مع الضفة الغربية. وهي إجراءات حيوية لا غنى عنها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني (انظر الفقرة ٤٠).

٢٢ - ورحبت اللجنة بمبادرة حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى عقد اجتماع لندن لدعم السلطة الفلسطينية، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، وهو الاجتماع الذي أدى إلى تعزيز الالتزامات الدولية تجاه دعم خطط السلطة الفلسطينية بشأن تحديد مؤسستها. وفي ١٤ نيسان/أبريل، عينت المجموعة الرباعية السيد جيمس وولفنسون، الرئيس السابق للبنك الدولي، كمبعوث خاص من أجل تنسيق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لخطة الانسحاب من قطاع غزة. وتتمثل أولوية عمله في وضع برنامج سريع التأثير يهدف إلى إحداث تغيير اقتصادي ملموس بالنسبة للشعب الفلسطيني.

٢٣ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اتخذت الحكومة الفلسطينية المعينة حديثاً خطوات محددة كجزء من عملية الإصلاح الشاملة للأجهزة الأمنية، وقامت بتوحيد مختلف الأجهزة الأمنية الفلسطينية في وكالات ثلاث تخضع لسلطة وزير الداخلية. بيد أن تلك الأجهزة كانت تفتقر للمعدات والذخائر ووسائل الاتصال الملائمة. ومن المشاكل الأخرى في هذا الصدد، عمليات التدمير المستمرة التي تتعرض لها أجهزة الأمن الفلسطينية من جانب الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الإسرائيلية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وعلى الرغم مما تبديه السلطة الفلسطينية من عزم على الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق فقد واجهت الجهود التي تبذلها لإجراء إصلاح أمني شامل عدداً من التحديات الخطيرة. وأعربت اللجنة عن ترحيبها بالمساهمة المهمة المقدمة من مصر وأعضاء المجموعة الرباعية لإصلاح الأجهزة الأمنية.

٢٤ - ولاحظت اللجنة أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض استمرار إسرائيل في بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تحدٍ لفتوى محكمة العدل الدولية وموقف المجتمع الدولي. وفي ٢٠ شباط/فبراير، عدّلت المحكمة العليا الإسرائيلية مسار الجدار بحيث يزداد قرباً من الخط الأخضر مع أنه لا يزال يقتطع مساحة كبيرة من الأرض الفلسطينية. وظل المسار على حاله في منطقة القدس مع إضافة ٢٠ كيلومتراً سوف تحيط بمستوطنة "معالي أدوميم" والمستوطنات القريبة منها وهي "كفار أدوميم" و"عنتوت" و"نوفي برات" و"كيدار". وسوف يؤدي الجدار عند اكتماله إلى تحويل مستوطنة معالي أدوميم ومنطقتها الصناعية وضريح راحيل في بيت لحم ومعظم القدس الشرقية إلى الجانب الإسرائيلي. وسوف يقتطع ٢٥ كيلومتر من الأرض الفلسطينية المحتلة ويفصل بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية. وسيؤدي طريق جديد يُخطط له من أجل ربط رام الله، شمال القدس، ببيت

لحم في الجنوب إلى حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى القدس الشرقية لأن الطريق سوف يلتف حول المدينة. وسيجد نحو ٦٠.٠٠٠ فلسطيني يحملون هويات للإقامة في القدس أنفسهم على الجانب الشرقي من الجدار في الوقت الذي سينضم فيه إلى القدس نحو ٣٠.٠٠٠ من مستوطني معالي أدوميم. وسوف تساهم نقاط التفتيش الموجودة على طول الجدار في تنظيم حركة الفلسطينيين من وإلى القدس الشرقية ويرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة تقليص عدد الفلسطينيين الداخلين إلى القدس. وإلى الجنوب من القدس، أدى المسار الجديد إلى إدخال مجمع مستوطنة "غوش عتصيون" في الجانب الإسرائيلي وتطويق أربع قرى فلسطينية يسكنها نحو ١٨.٠٠٠ مواطن، فضلا عن مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية الفلسطينية. وفي ١٦ أيار/مايو، ألغت المحكمة العليا الأوامر المؤقتة المتعلقة ببناء الجدار حول "أرييل". وبإضافة ما تسمى "بحلقة أرييل"، سوف يؤدي الجدار إلى اقتطاع أكثر من ٢٠ كيلومتر من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وضم "أرييل" ومستوطنات صغيرة أخرى إلى إسرائيل، فضلا عما يزيد على ٦٢٤٣ فداناً من الأراضي الفلسطينية. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر تعهد رئيس الوزراء شارون في كلمته في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بالاستمرار في بناء الجدار حتى يكتمل مؤكداً أنه ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لأمن إسرائيل. وكررت اللجنة إعرابها عن القلق من أن يكون القرار المتعلق بالمضي في بناء الجدار هو محاولة لترسيم حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية من طرف واحد، إلى جانب أنه يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية الفلسطينية بشدة، وزيادة تردّي الحالة الإنسانية. وترى اللجنة أن ذلك القرار سوف يؤثر في نتائج مفاوضات الوضع النهائي. وفي ٢١ آب/أغسطس شرعت القوات الإسرائيلية في تسليم أوامر عسكرية إلى الفلسطينيين تتعلق بمصادرة ٦٧ كيلومتراً مربعاً من الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى ٣٩٦ فداناً من الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية شخصية في العيزرية وأبو ديس والسواحة الشرقية كانت قد تمت مصادرتها لبناء الجدار. وحسب طلب الجمعية العامة في قرارها د/١٠ - ١٥ المتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية، كان الأمين العام بسبيل إجراء التحضيرات الإدارية والمتعلقة بالميزانية لوضع سجل بالأضرار التي تسبب فيها بناء الجدار. وترى اللجنة أن من الضروري للغاية أن يعجّل الأمين العام بوضع السجل المذكور والشروع في العمل المهم المطلوب في هذا الصدد. وعملاً بالقرار ذاته أصدرت سويسرا تقريراً بناء على مشاورات جرت مع جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة. وأعربت اللجنة عن أملها في أن تساعد الاقتراحات الواردة في التقرير في الجهود المبذولة لتنفيذ القانون الدولي.

٢٥ - ولاحظت اللجنة الاستمرار دون هوادة في بناء وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية. ومن شأن خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي المتعلقة بتوسيع المستوطنات في الضفة

الغربية ("خطة E-1")، إذا ما نُفذت، أن تشكل بداية لأكبر مشروع توسعي على الإطلاق، وأن تؤدي إلى مصادرة مساحة تزيد عن مساحة قطاع غزة. والهدف من الخطة E-1 هو ربط مستوطنة "معالي أدوميم" بالقدس. وسوف تشمل هذه الخطة، التي اعتمدها الإدارة المدنية الإسرائيلية في شباط/فبراير، بناء ٣ ٥٠٠ وحدة سكنية، فضلا عن الفنادق والمرافق التجارية. وقد تمت الموافقة أيضا على بناء مقر جديد للشرطة في المنطقة E-1، وفقا لما ذكرته الإدارة المدنية الإسرائيلية. ونتيجة لعملية التوسيع هذه، سيزيد محيط مستوطنة "معالي أدوميم" عن محيط تل أبيب. وبشكل عام، تخطط إسرائيل لبناء أكثر من ٨٩١ ٤ وحدة سكنية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٥، وذلك بخلاف ١ ٥٠٠ وحدة سكنية لقبيلة الجاهالين التي سيتم نقلها من المنطقة القريبة من "معالي أدوميم"، وبذلك يصل إجمالي الوحدات إلى ٦ ٣٩١ وحدة. ورغم أن الحكومة الإسرائيلية قد قررت تجميد الخطة E-1 فقد أكدت مجددا عزمها على البناء في تلك المنطقة في الوقت المناسب، في انتهاك لخريطة الطريق. وأعربت اللجنة عن قلقها من أن يؤدي فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها إلى توسيع مستوطنة "معالي أدوميم"، بينما تؤدي أعمال التشييد المزمعة في المنطقة E-1 بحكم مخالفتها للقانون الدولي، إلى إفراغ الهدف الرئيسي من خريطة الطريق من كل معنى له. وقد كانت مستوطنات "بيتار عيليت" إلى الغرب من بيت لحم و "تل صهيون" بالقرب من رام الله و "مودعين عيليت" إلى الغرب من رام الله هي أسرع المستوطنات نموا في الضفة الغربية. وقد خطط لعمليات تشييد جديدة في مستوطنات "مودعين عيليت" (١ ٥٠٠ وحدة سكنية) و "بيتار عيليت" (٥٠٠ وحدة) و "هارجيلو" (٣٥ وحدة) و "جفعات زئيف" (١٣٢ وحدة) و "غيفع بنيامين" (٢٠٠ وحدة) و "عيتص أفرام" (٢٤٠) و "إلكانا" (٩٠ وحدة) و "ألون شيفوت" (٢٤ وحدة). وسوف تضم مستوطنة تسوفيم ١ ٥٠٠ وحدة سكنية إضافية. وطرحت إدارة الأراضي في إسرائيل عطاء في ١ نيسان/أبريل لبناء ٤٠ وحدة سكنية في حارهما. وفي تموز/يوليه، وافقت لجنة التخطيط المحلي الإسرائيلية لبلدية القدس على بناء مستوطنة جديدة في حي المسلمين من مدينة القدس القديمة في الوقت الذي وافق فيه الكنيست على تقديم مساعدة لإصلاح الهياكل الأساسية والزراعة في مستوطنات وادي الأردن. وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ في رسالة وجهتها إلى الأمين العام إزاء قرار إسرائيل بتوسيع وتعزيز مستوطنتها في الضفة الغربية (انظر الفقرة ٣٨).

٢٦ - في آذار/مارس أشار تقرير قدمه المدعي العام الإسرائيلي السابق تاليه ساسون إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى أن وزارة الإسكان والتشييد تشارك بنشاط في إنشاء مراكز خارجية وقد زودتها بأكثر من ٤٠٠ منزل متنقل. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بلغ عدد المراكز الخارجية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ١٠١ مركز، وتم بناء ٥١ منها بعد

شباط/فبراير ٢٠٠١. وشهد عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية نمواً بمعدل ٨٠٠ ١٢ شخص على مدى السنة الماضية، مما أوصل العدد الإجمالي إلى ٢٤٦ ٠٠٠ نسمة، وذلك بخلاف القدس الشرقية. وأصبحت المضايقات اللفظية والبدنية التي يتعرض لها الفلسطينيون من المستوطنين أكثر شراسة، خاصة قبيل إزالة المستوطنات والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وشملت الاعتداءات إطلاق النار على إطارات عربات الإسعاف التي تنقل الفلسطينيين المصابين وإلحاق الأضرار بمحصول المزارعين الفلسطينيين من الزيتون وتسميم أغنامهم وحيواناتهم الأخرى وتلويث الحقول الفلسطينية في منطقة الخليل بالسموم، وإشعال النيران في مساحات من الأراضي الزراعية. وفي مستوطنة شيلوه بالضفة الغربية قام أحد المستوطنين بإطلاق النار على مجموعة من الفلسطينيين مما أدى إلى قتل أربعة منهم، وجرح اثنين آخرين.

٢٧ - وأشار تقرير أصدرته وزارة شؤون الأسرى والمحررين التابعة للسلطة الفلسطينية في آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى أن العدد الإجمالي لحالات اعتقال الفلسطينيين من جانب القوات الإسرائيلية بلغ ٣٥ ٠٠٠ حالة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا يزال أربع مائة سجين صدرت بحقهم أحكام قبل اتفاقات أوسلو للسلام نزلوا في السجون بالرغم من أن الاتفاقات تدعو إلى الإفراج عنهم. وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٥، كانت القوات الإسرائيلية قد قامت باعتقال وسجن ١٢٨ امرأة، منهن ٢٠ من الأمهات وضعت اثنتان منهن حملهما داخل السجن. وقد تعرضت السجينات للتعذيب والإهانة وعانين من أوضاع قاسية في السجون. وفي نيسان/أبريل، بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل ٣١٢ طفلاً. وفي أيلول/سبتمبر، كانت هناك سبع فتيات تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً محتجزات لدى السلطات الإسرائيلية بالإضافة إلى عدد من النساء اللائي بلغن سن ١٨ عاماً أثناء فترة السجن. ومن بين السجناء الأطفال، لا يزال ينتظر المحاكمة ١٦٤ طفلاً، بينما تمت محاكمة ١٢٤ آخرين وإدانتهم. ويوجد أكثر من ٤٥٠ سجيناً فلسطينياً كانوا قد اعتقلوا وهم أطفال لكنهم بلغوا سن الـ ١٨ داخل السجن ولا يزال معظمهم محتجزاً. وتم اعتقال نحو ٥٥ في المائة من السجناء من الأطفال بسبب رشقهم الجنود الإسرائيليين بالحجارة. وأفرجت إسرائيل عن ١٥٩ سجيناً في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وعملاً بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ، أفرجت إسرائيل عن نحو ٩٠٠ سجين في عام ٢٠٠٥. إلا أن الفلسطينيين يشكون رغم ذلك من أن غالبية المفرج عنهم كانوا محتجزين إدارياً أو سجناء كان من المقرر الإفراج عنهم. وفضلاً عن ذلك لم يتم تنسيق عملية الإفراج عنهم مع السلطة الفلسطينية من خلال اللجنة المشتركة، مثلما تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ. كما أن تلك العمليات لم تلب الحاجة الملحة إلى الإفراج عن السجناء من المرضى أو المسنين أو الأطفال.

وفي أيلول/سبتمبر، كان ما يزيد عن ٨ ٠٠٠ فلسطيني لا يزالون محتجزين في مرافق الاعتقال الإسرائيلية، موزعين على ٢٠ سجنا ومركزا للاستجواب.

٢٨ - ووفقا لمنظمة العمل الدولية لا تزال الأوضاع المعيشية للعمال وأسرههم في الأرض الفلسطينية المحتلة أوضاعا قاسية لغاية. ومع أن الناتج المحلي قد شهد نموا في عام ٢٠٠٤ بعد أربع سنوات من الكساد في الاقتصاد الفلسطيني، فلم يحدث تحسن يذكر في الحالة الاقتصادية الفلسطينية أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض. وذكرت منظمة العمل الدولية أن من لديه عمل بالفعل يقل عن نصف الذكور في سن العمل ولا يزيد عن ١٠ في المائة فقط من النساء في تلك السن. وارتفعت بشكل خاص نسبة البطالة في أوساط الشباب (٤٠ في المائة) لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما. ودعت منظمة العمل الدولية إلى القيام بشكل سريع بإنهاء حالات الإغلاق وتحسين فرص الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي والنهوض بالمرافق التجارية. ولا تزال معظم القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين سارية بالرغم من إدخال إسرائيل لبعض التدابير الأولية. ولا تزال نقاط التفتيش وعمليات حظر التجول ونظم إصدار التصاريح تعوق العمليات الإنسانية. وقد تفضي خطة إسرائيل لفك الاشتباك والتي تهدف إلى تقليص عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى الصفر بحلول عام ٢٠٠٨ إلى الحد بشكل خطير من فرص الحصول على الدخل وإمكانيات تخفيف الفقر. وهناك بالفعل الآن، ٧٧,٣ في المائة من الفلسطينيين (أكثر من مليون نسمة) في قطاع غزة يعيشون دون خط الفقر، وأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة من هؤلاء يعانون من "فقر مدقع" (أي لا يكادون يجدون ما يقيم الأود). وأدى تقييد حركة العمال الفلسطينية بسبب عمليات إغلاق، بما في ذلك تشييد الجدار، إلى انتقال حوالي ١٥٠ ٠٠٠ منهم إلى صفوف العاطلين عن العمل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبلغ الناتج الوطني الإجمالي للسلطة الفلسطينية ٣,٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠٤، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن المبلغ الذي تحقق في عام ٢٠٠٣، وهو ٣,٦ بلايين دولار. وإن كان يقل عن المبلغ المتحصل في فترة ما قبل عام ٢٠٠٠، وتقديره ٥,٠ بلايين دولار.

٢٩ - وأعربت اللجنة عن قلقها العميق حيال تدهور الوضع الصحي والغذائي للسكان الفلسطينيين، وخاصة النساء والأطفال. فمنذ عام ٢٠٠٠، اضطرت أكثر من ٦٠ امرأة فلسطينية إلى وضع مواليدهن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية بسبب التأخيرات الناجمة عن الإجراءات المتبعة في تلك النقاط، وقد توفي ٣٦ من أولئك المواليد نتيجة لذلك. وكشفت الدراسات عن أن معدل الإصابات بفقر الدم في قطاع غزة بلغ نسب مرتفعة وصلت إلى ٥٤,٧ في المائة بين الأطفال، و ٣٥,٧ في المائة بين النساء الحوامل، و ٤٥,٧ في المائة بين الأمهات المرضعات. كما تركت سنوات من انعدام الأمن واستشراء العنف بشكل مزمن

تأثيرات نفسية عميقة على السكان. إذ أن قرابة ٥٠ في المائة من الأطفال قد خبروا بأنفسهم حوادث عنف ترتبط بالصراع أو شاهدوا أعمال عنف أثرت على أفراد أسرهم المباشرين، مما أدى إلى ارتفاع معدلات المشاكل النفسية في أوساط الأطفال. فقد أبلغ زهاء ٣٦ في المائة من الآباء عن وجود سلوكيات عدوانية بين أطفالهم، بينما لاحظ ٣١ في المائة منهم تدني النتائج المدرسية لأطفالهم، وأفاد ٢٨ في المائة بأن أطفالهم يعانون من الكوابيس.

٣٠ - أما المدن والقرى الفلسطينية فقد واجهت مشاكل حادة تتعلق بإمدادات المياه. فنقص الماء في قطاع غزة أدى إلى زيادة أسعارها إلى خمسة أمثال التكلفة في إسرائيل. وألحقت توغلات الجيش الإسرائيلي أضراراً جسيمة بالمياه وشبكات الصرف الصحي والكهرباء. وقد دمرت الأضرار المادية التي لحقت بقطاع المياه ومياه الفضلات في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة للأعمال العسكرية الإسرائيلية بحوالي ١٤٠ مليون دولار مع نهاية عام ٢٠٠٤. وبناء الجدار، سوف تضم إسرائيل عملياً معظم مجمع المياه الجوفية في المنطقة الغربية، الذي يوفر ٥١ في المائة من موارد مياه الضفة الغربية. وفي ٣ أيار/مايو، قام مستوطن من "كدوميم" بتلويث آبار المياه الزراعية التي تعود إلى مزارعين فلسطينيين من قتليلة بملوثات كيميائية.

٣١ - وواصلت الأونروا توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والائتمان الصغير والمساعدة الغوثية إلى ٤,٢ ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. كما أنها واصلت، في حدود الإمكانيات المتاحة لها، معالجة أسوأ الآثار التي تركها الصراع في الأرض الفلسطينية المحتلة على اللاجئين ومجتمعاتهم المحتاجة للمساعدة، وذلك عن طريق مجموعة من التدابير شملت برامج لتوفير فرص العمل؛ والمساعدة النقدية والعينية؛ والمعونة الغذائية وإعادة بناء وترميم المأوى والهياكل الأساسية التي تضررت بفعل الصراع؛ والرعاية الطبية الطارئة؛ والإرشاد والدعم النفسي. ومن بين التحديات الرئيسية التي واجهتها الأونروا على مدى السنوات الأربع الماضية المحافظة على المساعدة الطارئة التي تقدمها إلى ما يربو على ١,١ مليون فلسطيني في الوقت الذي تراجع فيه التمويل المقدم للعمليات الطارئة، وأدت القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها إلى تقويض الخدمات الصحية والتعليمية وسائر الخدمات الأساسية في شتى أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، جمعت الأونروا زهاء ٥٢٠ مليون دولار لدعم برنامجها المتعلق بتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة. وحددت الأونروا ميزانيتها العادية لعام ٢٠٠٦ بمبلغ ٤٨٩ مليون دولار ولعام ٢٠٠٧ بمبلغ ٥٠٦ ملايين دولار. وستتمكن الوكالة، إذا توافر لها التمويل الكامل، من تنفيذ خططها متوسطة الأجل الرامية إلى تحسين الخدمات المقدمة إلى اللاجئين والنهوض

بأحوالهم المعيشية. وأشارت الأونروا إلى وجود عجز متوقع بمبلغ ١١,١ مليون دولار بالنسبة لعام ٢٠٠٥. وقام موظفو الوكالة بتأدية مهامهم في ظل ظروف خطيرة، وقتل منهم ١٣ موظفا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٣٢ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي يؤديه برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي تموز/يوليه، اتفقت وزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية ومكتب البرنامج على تنسيق عملية إصدار تقرير وطني عن الفقر بين الفلسطينيين. كما يعمل ذلك البرنامج، جنبا إلى جنب مع اليونيسيف وزارة التخطيط، على إنشاء نظام موحد لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المعنون "عالم صالح للأطفال" وخطة العمل الوطنية من أجل الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وواصلت البلدان المانحة تمويل مشاريع شتى، مثل ترميم هياكل البلديات، وإصلاح القطاع الزراعي المدمر، وتعبيد الطرق، وتحسين إمدادات المياه، وبناء مدارس جديدة وغرف تدريس إضافية، وحماية الإرث الثقافي والمعماري.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨/٥٩

٣٣ - استمرت اللجنة سعيها منها إلى تنفيذ ولايتها، في تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات، على النحو المبين أدناه.

١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن

٣٤ - في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اجتمعت الجمعية العامة لتأيين ياسر عرفات، الرئيس الراحل للسلطة الفلسطينية. وشارك رئيس اللجنة في التأيين وأدلى ببيان (A/59/PV.52).

٣٥ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، واصل مجلس الأمن رصد الحالة على الأرض والجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق. وطوال السنة، عقد مجلس الأمن جلسات إحاطة شهرية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين".

٣٦ - واجتمع مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بناء على طلب الممثل الدائم لتونس، بوصفه رئيسا لمجموعة الدول العربية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2004/779). وشارك نائب رئيس اللجنة، السيد فرهادي، في المناقشة وأدلى ببيان (انظر S/PV.5049). وفي الجلسة ٥٠٥١ المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، صوت المجلس على مشروع القرار المقدم من باكستان وتونس والجزائر (S/2004/783). ونال مشروع القرار ١١ صوتا بينما عارضه عضو واحد، وامتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار بسبب تصويت أحد الأعضاء الدائمين في المجلس ضده (انظر S/PV.5051).

٣٧ - واجتمع مجلس الأمن في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بناء على طلب القائم بالأعمال بالنيابة للكويت، بصفته رئيسا للمجموعة العربية خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر S/2005/469). وشارك رئيس اللجنة، السيد بادجي، في المناقشة وأدلى ببيان (انظر S/PV.5230 (RESUMPTION 1)).

٢ - الرسائل الموجهة إلى الأمين العام

٣٨ - واصل رئيس اللجنة توجيه اهتمام الأمين العام إلى مشاعر القلق لدى اللجنة حيال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/ES-10/301-S/2005/262 و A/ES-10/306-S/2005/556).

٣ - بيانات صادرة عن اللجنة

٣٩ - في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أصدر مكتب اللجنة بياناً بشأن وفاة الرئيس عرفات (انظر GA/PAL/970).

٤٠ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أصدر مكتب اللجنة بياناً بشأن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية (GA/PAL/990).

٤ - مشاركة رئيس اللجنة في مؤتمرات واجتماعات دولية

٤١ - خلال السنة، شارك رئيس اللجنة في مناسبات نظمها المجتمع المدني دعماً للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وأسهم في مداولاتها. وشارك الرئيس في "مؤتمر السلام في فلسطين"، الذي عقد في بوتراجايا، ماليزيا، في الفترة الممتدة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٤٢ - وكما حدث في السنوات السابقة، واصلت اللجنة رصد الأنشطة التي اضطلعت بها منظمات حكومية دولية أخرى فيما يتصل بقضية فلسطين، بالإضافة إلى المقررات والقرارات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقاً لقراري الجمعية العامة ٢٨/٥٩ و ٢٩/٥٩

١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٤٣ - تناولت اللجنة في برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية مسائل من قبيل تطبيق القانون الدولي على كافة جوانب قضية فلسطين؛ وأهمية فتوى محكمة العدل الدولية وأثرها؛ واستئناف العملية السياسية وتنفيذ خريطة الطريق؛ وآثار سياسة الاستيطان وبناء الجدار على الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل قائم على أساس وجود دولتين؛ وضرورة حماية الشعب الفلسطيني؛ وزيادة إشراك المجتمع المدني.

٤٤ - وفي أثناء الفترة المستعرضة، جرى تنظيم الأنشطة الدولية التالية تحت رعاية اللجنة:

(أ) اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن قضية فلسطين، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

(ب) مشاورات مع المجتمع المدني، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

(ج) مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام في الشرق الأوسط، مقر اليونسكو، باريس، ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛

٤٥ - وحضر جميع الأنشطة المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات، وعن فلسطين، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن خبراء وممثلين لوسائل الإعلام، وأكاديميين وطلاب. وصدرت تقارير الاجتماعات في شكل منشورات لشعبة حقوق الفلسطينيين، وأصبحت متاحة من خلال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وفي موقع الشبكة على الإنترنت.

٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٤٦ - واصلت اللجنة أثناء هذا العام تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال مشاركة رئيس اللجنة في اجتماعات هذه الكيانات، ومن خلال مشاورات دورية عقدت في مقر الأمم المتحدة.

٤٧ - وواصلت اللجنة تعاونها بشأن قضية فلسطين مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعقد المكتب مشاورات مع ممثلي الاتحاد في آذار/مارس ٢٠٠٥ (تحت رئاسة لكسمبرغ) في إطار الجهود الجارية لإقامة علاقات بناء مع أعضاء الاتحاد الأوروبي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٣ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٤٨ - قامت اللجنة بتوسيع نطاق تعاونها مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومجامع الفكر والبحث ومثلي ووسائل الإعلام من خلال مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني، الذي عقد في مقر اليونسكو، والمشاورات الرسمية وغير رسمية التي جرت مع ممثلي المجتمع المدني، والمشاركة في الاجتماعات المنظمة من جانب المنظمات غير الحكومية، واعتماد منظمات جديدة. وتلقت اللجنة تقارير موجزة عن أنشطة منظمات المجتمع المدني في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، وأعربت عن تقديرها للعمل المفيد الذي تضطلع به هذه المنظمات ولما تبديه من التزام.

ونوهت اللجنة على وجه الخصوص بمبادرات المجتمع المدني المناهضة لبناء الجدار التي أبقت أنظار عامة الجمهور مركزة على الحقائق الجديدة التي أوجدتها السلطة القائمة بالاحتلال في الميدان. كما أعربت اللجنة عن تقديرها البالغ للعمل الذي أنجزه العديد من منظمات المجتمع المدني من حيث توفير الإغاثة في حالات الطوارئ، وفي ظل ظروف صعبة للغاية. وشجعت جميع المنظمات على مواصلة أنشطتها.

٤٩ - وقامت اللجنة بمواصلة وتعزيز اتصالاتها مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية المعتمدة لديها بالإضافة إلى اتصالاتها القائمة مع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية كل على حدة. وشارك ممثلون للمجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نُظمت تحت رعاية اللجنة، بما في ذلك في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. واعتمدت اللجنة كذلك أثناء الفترة قيد الاستعراض ٨ منظمات غير حكومية جديدة. وعقدت في مكتب الأمم المتحدة في جنيف مشاورات بين وفد اللجنة وممثلي منظمات المجتمع المدني المعتمدة لديها في ١٠ آذار/مارس، عقب الاجتماع الدولي للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين. وقدم ممثلو المنظمات غير الحكومية المشاركون معلومات عن مبادراتهم وحملاتهم ومشاريعهم. وأوصى وفد اللجنة هؤلاء الممثلين بتأسيس مبادراتهم على القانون الدولي، وفقا لما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية، واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وظل رئيس اللجنة يلتقي طوال السنة بممثلي منظمات المجتمع المدني في نيويورك وكذلك في إطار الاجتماعات المنظمة برعاية اللجنة خارج المقر. كما شارك الرئيس في مؤتمر السلام في فلسطين الذي عقد في بوتراجايا، ماليزيا، بناء على مبادرة من منظمة ماليزية جامعة تضم أزيد من ٤٠٠ منظمة غير حكومية من ٣٥ بلدا، معظمها من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٥٠ - واستمرت شعبة حقوق الفلسطينيين في تشغيل موقعها على الشبكة تحت اسم "شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين" بوصفه أداة دائمة لتبادل المعلومات والتعاون بين المجتمع المدني واللجنة. وعنوان الموقع على الشبكة هو: <http://www.un.org/depts/dpa/ngo> واستمرت الشعبة أيضا في إصدار نشرتها الإخبارية نصف الشهرية "NGO Action News" (أبناء منجزات المنظمات غير الحكومية) التي تغطي أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٥١ - تابعت اللجنة تطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها، ودعت عددا من البرلمانيين إلى إلقاء كلمات في جلساتها. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، قام وفد اللجنة

بزيارة إلى مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف والتقى بأمينه العام، السيد أندرس جونسون. وأثنى رئيس اللجنة على جهود الاتحاد البرلماني الدولي الداعمة للشعب الفلسطيني، ولا سيما جهوده الرامية إلى تشجيع الحوار بين البرلمانيين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأطلع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي اللجنة على الجهود التي يبذلها الاتحاد لمساعدة السلطة الفلسطينية في وضع الصيغة النهائية لقانون الانتخابات وفي تعزيز الدور الإشرافي الذي يضطلع به المجلس التشريعي الفلسطيني، وتعزيز لجانه المعنية بالميزانية وأنشطته في مجال حقوق الإنسان. وذكر الأمين العام أن الاتحاد البرلماني الدولي ما زال يهتم للغاية أن يجمع بين أعضاء الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني. وأثفق على مواصلة إشراك برلمانيين من مختلف المشارب على نطاق أوسع في الاجتماعات المنظمة تحت رعاية اللجنة.

٤ - البحوث والرصد والمنشورات

٥٢ - قامت الشعبة بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، وردت على طلبات الحصول على المعلومات والإحاطات بشأن قضية فلسطين، كما قامت، بتوجيه من اللجنة، التي كررت تأكيدها على أهمية برنامج البحوث والرصد والمنشورات، بإعداد المنشورات الواردة أدناه من أجل تعميمها بوسائل بينها نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين:

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين؛

(ب) تقرير شهري عن التطورات المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، مستمد من تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(ج) تقارير عن الاجتماعات التي تنظم تحت رعاية اللجنة؛

(د) نشرات خاصة ومذكرات عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) تقارير دورية تُستعرض فيها التطورات المتعلقة بجهود السلام في الشرق الأوسط؛

(و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين.

٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٥٣ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الدوائر التقنية والمكتبية المعنية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة وصون وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، عملاً بالولايات السنوية المتتالية الصادر بها تكليف من الجمعية العامة. وشملت تلك العمليات الارتقاء المستمر بالمكونات التقنية للنظام لكفالة وجوده من غير انقطاع على الإنترنت، ولا سيما من خلال وصلة النظام المسماة "قضية فلسطين" الموجودة على صفحة الاستقبال الخاصة بموقع الأمم المتحدة، تحت عنوان "السلم والأمن"، كما شملت توسيع مجموعة الوثائق بحيث تضم الوثائق الحديثة والقديمة ذات الصلة بالموضوع. وإضافة إلى ذلك، استمرت الخطوات المتخذة لتحسين سهولة استعمال النظام وتصفح محتوياته (<http://domino.un.org/unispal.nsf>)، بما في ذلك تيسير إمكانية "حفظ وصلات" مجموعة وثائق النظام المتعلقة بحالة المرأة الفلسطينية، في الوقت الذي يجري فيه العمل على تحسين التصميم الشكلي لموقع "قضية فلسطين".

٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٥٤ - شارك ثلاثة موظفين من وزارة خارجية السلطة الفلسطينية في برنامج تدريبي نظّمته الشعبة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بالتزامن مع الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وقام المتدربون بالاطلاع على جوانب شتى من عمل الأمانة العامة وغيرها من الأجهزة، وأجروا بحثاً تتعلق بمواضيع محددة.

٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٥٥ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٤. بمقر الأمم المتحدة وبمكاتبها في جنيف وفيينا. وبمناسبة الاحتفال بهذا اليوم في المقر، نظّمت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، برعاية اللجنة، معرضاً تحت عنوان "صامدون في فلسطين"، إضافة إلى اجتماع رسمي عقدته اللجنة وأنشطة أخرى. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مدناً عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وترد تفاصيل الاحتفال في نشرة خاصة أصدرتها شعبة حقوق الفلسطينيين.

٥٦ - وقررت اللجنة، عند إقرار جدول أعمالها، تنظيم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على نحو مشابه في عام ٢٠٠٥.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠/٥٩

٥٧ - واصلت إدارة شؤون الإعلام، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠/٥٩ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين. وقد استعانت الإدارة بعدد من الوسائل لنشر المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في أوساط المجتمع الدولي.

٥٨ - واضطلعت أقسام التلفزيون والإذاعة والصحافة والتصوير والإنترنت التابعة للإدارة بتغطية قضية فلسطين بشكل منتظم من خلال الأنشطة الإخبارية التي نفذتها، كما أتاحت تغطية حية ومسجلة للجلسات المفتوحة التي عقدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الحكومية الدولية بشأن القضية. وقامت تلك الأقسام أيضا بتغطية برامج وأنشطة أخرى تم التطرق فيها إلى حالة القضية.

٥٩ - وقد أنتجت وحدة الإذاعة العربية عددا من البرامج التي تغطي أنشطة الأونروا، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، واليونسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأجرت الوحدة كذلك مقابلات مع فلسطينيين شاركوا في مختلف الاجتماعات الحكومية الدولية، بما في ذلك استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مضي عشر سنوات على صدورهما، والاجتماعات المتعلقة باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. وتم تحميل مجموعة متسلسلة من البرامج الإذاعية المنتجة في الأرض الفلسطينية المحتلة على صفحة خاصة في موقع وحدة الإذاعة العربية على الإنترنت. كما جرت تغطية قضية فلسطين بشكل منتظم بجميع اللغات الرسمية الأخرى، بالإضافة إلى اللغات غير الرسمية مثل لغة باهاسا إندونيسيا، والبنغالية، واللغة الهندية، واللغة التركية، والأوردو.

٦٠ - وظل موقع الأمم المتحدة على الإنترنت يحمل صفحة عن قضية فلسطين ضمن الموقع المسمى "قضايا على جدول أعمال الأمم المتحدة"، بالإضافة إلى الصفحتين المسميتين "السلم والأمن" و "اللاجئون". وثمة وصلات مؤدية إلى قاعدة بيانات نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وإلى غيرها من الصفحات التي تعدها إدارة الشؤون السياسية. وعلاوة على ذلك، يقوم قسم مواقع الأمم المتحدة على الإنترنت ببث

وقائع جميع الجلسات التي يعقدها مجلس الأمن والجمعية العامة ومعظم المؤتمرات الصحفية التي تعقد بمقر الأمم المتحدة عن قضية فلسطين. وتتاح تلك الوقائع بعد ذلك مباشرة على شكل بث مسجل.

٦١ - وتم توفير تغطية مكثفة لقضية فلسطين ولطائفة واسعة من التطورات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط بجميع اللغات الرسمية من خلال موقع مركز أنباء الأمم المتحدة على الإنترنت. وواصل الموقع العربي على الإنترنت جذب الزوار خلال الاثني عشر شهرا الماضية، حيث سجل أكثر من ١٩٣ ٠٠٠ زيارة و ٨٤٩ ٠٠٠ عملية تصفح لصفحات الموقع وملفاته. ووزعت أيضا التقارير الإخبارية عن هذه المسائل باللغتين الانكليزية والفرنسية في شتى أنحاء العالم على نحو ٤٠ ٠٠٠ مشترك في خدمة البريد الالكتروني لدائرة أنباء الأمم المتحدة. وتيسيرا لوصول المستعملين لموارد الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، أنشئت صفحة خاصة تسمى "تحت المجهر" على موقع الأنباء، وهي تضم وصلات مؤدية إلى التقارير والبيانات والقرارات الرئيسية وغيرها من المواد ذات الصلة بالموضوع.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أصدرت الإدارة ١٤٩ بيانا صحفيا بشأن قضية فلسطين (٧٧ باللغة الانكليزية و ٧٢ باللغة الفرنسية). وعلاوة على ذلك، تضمنت الطبعة المحدثّة بالكامل لمنشور "حقائق أساسية عن الأمم المتحدة" قسما موسعا عن الشرق الأوسط يتناول جميع جوانب قضية فلسطين. وأبرزت طبعة عام ٢٠٠٥ لكتيب أصغر حجما عنوانه "الأمم المتحدة بإيجاز" الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التشجيع على إيجاد تسوية سلمية للحالة من خلال حل يقوم على أساس وجود دولتين.

٦٣ - وقد عقدت الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ حلقة عمل مدتها أسبوعان شارك فيها صحفيون عرب وتضمنت جلسات بشأن قضية فلسطين.

٦٤ - وقد نظمت الإدارة، في إطار برنامجها الإعلامي الخاص بقضية فلسطين، برنامجا تدريبيا لعشرة من شباب الصحفيين الفلسطينيين، في مقر الأمم المتحدة، وفي واشنطن العاصمة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤. وكان الهدف من البرنامج هو تعزيز قدرات هؤلاء الشباب كإعلاميين.

٦٥ - وبتعاون مع وزارة الخارجية المصرية، نظمت الإدارة حلقة دراسية إعلامية دولية عن السلام في الشرق الأوسط يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في القاهرة. وتم نشر وقائع الحلقة الدراسية السابقة، التي عقدت في بيجين حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٦٦ - واستُكمل المعرض الدائم الخاص بفلسطين المنظم في مقر الأمم المتحدة (باللغة الإنكليزية) وفي قصر الأمم في جنيف (باللغة الفرنسية) في أواخر ٢٠٠٤ وأوائل ٢٠٠٥. وأصدرت بمناسبة المعرض نشرة تحت عنوان "الأمم المتحدة وقضية فلسطين" باللغات الأسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية. وقامت وحدة التصميم الشكلي التابعة لإدارة شؤون الإعلام بتصميم النشرة والكتيب اللذين يتضمنان أعمال الحلقة الدراسية التي عقدت في بيجين.

٦٧ - وتضمنت مجلة "وقائع الأمم المتحدة" (باللغات الرسمية الست)، وموقع "وقائع الأمم المتحدة على الإنترنت"، (باللغتين الإنكليزية والفرنسية)، تقارير عن الأحداث والمسائل المتعلقة بقضية فلسطين وعن الإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة. وجرت إعادة توزيع المقالات من خلال النشرات الإلكترونية لوقائع الأمم المتحدة ودائرة مواد وقائع الأمم المتحدة.

٦٨ - وقامت مكتبة داغ همرشولد برقمته الوثائق المتعلقة بلجنة فلسطين التابعة للأمم المتحدة (التي تحمل سلسلة الرموز A/AC.21) بهدف ضمها إلى مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

٦٩ - وواصلت شبكة مراكز ودوائر ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام نشر معلومات عن قضية فلسطين وتنظيم أنشطة خاصة للتوعية. ووجه اهتمام جهات مستهدفة إلى نشرات صحفية وبيانات ووثائق ومواد سمعية بصرية، ونُشرت هذه النشرات والبيانات والوثائق في مواقع تلك الجهات على الإنترنت وجرت إتاحتها لزوار المكتبات المرجعية التابعة لمكاتب كل منها.

٧٠ - وكانت الدعاية لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من المجالات الرئيسية التي انصب عليها التركيز في هذه الأنشطة. ونظمت الإدارة افتتاح المعرض السنوي عن فلسطين بمقر الأمم المتحدة خلال الاحتفال بهذا اليوم. ونظمت مراكز ودوائر ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام مناسبات وأنشطة خاصة، بما فيها مقابلات تلفزيونية وإذاعية، سواء وحدها أو بالاشتراك مع رابطات الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية، مثل جامعة الدول العربية. وقامت تلك المراكز بتعميم رسالة الأمين العام الخاصة بهذه المناسبة على نطاق واسع، ولا سيما المراكز القائمة في أكرا وبروكسل وبريتوريا وبوخارست وبوينس آيرس وتونس وجنيف ودار السلام والرباط وصنعاء وطرابلس وطهران وفيينا والقاهرة وليما ومكسيكو ونيودلهي ووارسو.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٧١ - تميزت السنة المشمولة بهذا الاستعراض بأنها كانت سنة واعدة ومليئة بالأمل، كما تميزت بحدوث تطورات على أرض الواقع أدت إلى تعقيد الجهود المبذولة من أجل استئناف عملية السلام في إطار خريطة الطريق. ومثلت عودة الحوار على أعلى مستوى بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين عاملاً مشجعاً للجنة. وترحب اللجنة بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومن أربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة الغربية بوصفه فرصة نادرة يتعين اغتنامها من أجل إنعاش المفاوضات في إطار خريطة الطريق، وتحريك العملية السياسية المتوقفة. والجدير بالملاحظة أن إسرائيل ما زالت تسيطر على حدود الضفة الغربية، بما في ذلك مجاليها البحري والجوي الإقليميين، وحركة الأشخاص والبضائع التي تدخل إلى قطاع غزة أو تخرج منه، مما يعيق أي تنمية اقتصادية ذات شأن. وتعارض اللجنة بشدة عملية توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والجهود المبذولة من أجل إتمام بناء الجدار على الأرض الفلسطينية. ومما يثير جزع اللجنة بشدة عزم الحكومة الإسرائيلية على توسيع التجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية، مما سيعزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية ويفصل القسم الجنوبي من الضفة الغربية عن قسمها الشمالي. وتعرب اللجنة مجدداً عن موقفها المبني ومفاده أن تشييد إسرائيل للمستوطنات وللجدار على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أمر مخالف للقانون الإنساني الدولي وللعديد من القرارات التي اتخذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة منذ عام ١٩٦٧، كما أنه مخالف لأحكام خريطة الطريق.

٧٢ - ومما شجع اللجنة أن المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية، بالإضافة إلى مصر والأردن يبذل جهوداً متجددة من أجل إعادة تنشيط خريطة الطريق وتيسير الحوار بين الأطراف وتنفيذ تلك الأطراف للالتزامات المترتبة عليها بموجب خريطة الطريق. وتعيد اللجنة التأكيد على أن خريطة الطريق تظل أفضل السبل للوصول إلى الهدف المتمثل في إيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية من خلال إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود ١٩٦٧. وينبغي للتسوية أن تقوم بصفة خاصة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وغيرها من القرارات ذات الصلة بالموضوع. وتعرب

اللجنة عن أملها في أن تواصل المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

٧٣ - وترى اللجنة أن برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية يسهم في تركيز اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وعامة الجمهور، على المسائل البالغة الأهمية المتصلة بتحقيق تقدم نحو إيجاد تسوية سلمية للصراع. فهذه الاجتماعات تسلط الضوء على أكثر القضايا إلحاحاً، مثل ضرورة إنهاء أعمال العنف، ووقف الأنشطة الاستيطانية، وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين. وهي تسهم في توعية المجتمع الدولي بالسبب الجذري للصراع، أي احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. كما أنها تحشد دعم المجتمع الدولي للجهود المبذولة لحل الصراع وتنفيذ خريطة الطريق. وتعرب اللجنة عن بالغ تقديرها لمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني في هذه الاجتماعات. وتعرب عن ارتياحها للمستوى الذي وصل إليه الحوار في هذه الاجتماعات والمستوى مشاركة المجتمع الدولي فيها ودعمها. وستواصل اللجنة هذا البرنامج لزيادة الدعم الرامي إلى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وفقاً للشرعية الدولية. وتنوي اللجنة من خلال برنامج اجتماعاتها لعام ٢٠٠٦ أن تتناول مسائل من قبيل ضرورة رفع الاحتلال عن كل الأرض الفلسطينية؛ ودعم الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لإعادة تنشيط الاقتصاد، ولاسيما في قطاع غزة؛ ومسؤولية جميع الحكومات عن تطبيق القانون الدولي على جميع جوانب قضية فلسطين، وفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية؛ وتنفيذ خريطة الطريق؛ والآثار السلبية للسياسة الاستيطانية وبناء الجدار على التوصل إلى حل قائم على أساس وجود دولتين؛ وضرورة حماية الشعب الفلسطيني؛ والحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك محنة النساء والأطفال الفلسطينيين؛ ودور المجتمع المدني.

٧٤ - وتنفي اللجنة على منظمات المجتمع المدني لما بذلته من جهود لإعلاء شأن الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال الدعوة وتعبئة الرأي العام، ولما قامت به من مبادرات من أجل تخفيف محنة الشعب الفلسطيني. وتنوّه اللجنة بالدعم الذي تتلقاه من الأمانة العامة لتعزيز تعاونها مع المجتمع المدني. وتشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على التركيز فيما تقوم به من جهود في مجال الدعوة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي على الالتزامات القانونية للحكومات، التي أكدت عليها فتوى محكمة العدل الدولية، وعلى تنسيق تلك الجهود. وهي ترحب بالمبادرات التي يضطلع بها المجتمع المدني، وبخاصة في البلدان النامية، من أجل وضع آليات جامعة للنهوض بتنسيق أعماله. وتؤيد

اللجنة جميع المبادرات الإنسانية ومبادرات تقديم المساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. وسوف تسعى اللجنة أيضا إلى تعزيز مشاركة البرلمانين في برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها.

٧٥ - وتؤكد اللجنة على الإسهام الأساسي لشعبة حقوق الفلسطينيين في دعم ولايتها وتنفيذ برنامج عملها. ولهذا تطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل الاضطلاع بأنشطتها التي صدر بها تكليف، بما في ذلك الدعم الفني والدعم المتعلق بخدمات الأمانة، وبرنامج البحوث والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية، مثل زيادة توسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، بسبل منها تحسين التصميم الشكلي لموقع "قضية فلسطين" على الإنترنت؛ وبرنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتنتظر اللجنة من الشعبة مواصلة إذكاء الوعي الدولي بقضية فلسطين وتعزيز التأييد لحقوق الشعب الفلسطيني وللتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وفي هذا الخصوص، تشير اللجنة مع الارتياح إلى ما يلي: (أ) مستوى الحوار الدائر في المجتمع الدولي وما يبداه من اهتمام ومن دعم لأهداف برنامج اللجنة، وهو ما يتجلى على سبيل المثال في المشاركة في الاجتماعات المعقودة وفي استخدام المواد الإعلامية المطبوعة والالكترونية التي توفرها الشعبة؛ (ب) عدد منظمات المجتمع الدولي التي باتت معتمدة لدى اللجنة؛ (ج) عدد الصفحات المتعلقة بقضية فلسطين التي تمت زيارتها على موقع الأمم المتحدة على الإنترنت. وترى اللجنة أيضا أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية أثبت فائدته وتطلب مواصلة العمل به.

٧٦ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام قد أسهم إسهاما هاما في إطلاع وسائط الإعلام والرأي العام على المسائل ذات الصلة بالموضوع. وتطلب اللجنة أن يستمر هذا البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة، حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

٧٧ - ورغبة من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتكتف عملية السلام، فإن اللجنة تهاب بجميع الدول أن تنضم إلى هذا المسعى، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وإبداء تأييد ساحق لإعادة تأكيد الولاية المنوطة بها.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).
- (٢) المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/33/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/34/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/37/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/40/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/44/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/45/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/46/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/47/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/48/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/49/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/50/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/51/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/52/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/53/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/54/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/55/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ والتصويب (A/56/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/57/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/58/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/59/35).

(٣) A/AC.183/2005/CRP.1

- (٤) شارك في اجتماعات اللجنة بصفة مراقب: الأردن، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وبنغلاديش، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والصين، والعراق، وفييت نام، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، ونيكاراغوا، واليمن، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وفلسطين.

